الورقة التحليلية

استشراف مآلات التطورات

السياسية والعسكرية والإنسانية

شمال سوريا

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

فهرس المحتويات

ملخص 2

مقدمة 3

أولاً: الواقع الإنساني: كارثة إنسانية في ظل ضعف كبير في استجابة المنظمات الدولية: 5

واقع النزوح والبنية التحتية في محافظة إدلب بعد الحملة العسكرية الأخيرة: 5

الدور السلبي لـ "سلطة الأمر الواقع" في إدلب تجاه الأزمة الإنسانية القائمة: 6

ضعف استجابة المنظمات الداعمة مقارنة بحملات النزوح السابقة: 6

مدى استجابة المنظمات المحلية والدولية للكارثة الإنسانية الواقعة في إدلب: 6

مدى استجابة المنظمات الإنسانية التركية لكارثة نزوح المدنيين: 8

إشكاليات ناجمة عن نزوح المدنيين: 8

مدى تأثير سيطرة هيئة تحرير الشام على إدلب في ضعف التجاوب الدولي مع الكارثة الإنسانية: 9

دور السياسات الدولية والإقليمية في تراجع الدعم الإنساني على الرغم من حجم الكارثة: 10

دور الجهات السياسية في الحشد والمناصرة لتسليط الضوء على الكارثة الإنسانية الواقعة في إدلب: 10

دور وسائل الإعلام في إظهار حجم الكارثة الإنسانية: 11

حلول عاجلة للتعامل مع "الكارثة الإنسانية" الواقعة في إدلب: 11

ثانياً: الأوضاع العسكرية: تراجع عسكري في ظل ضعف الإمكانيات وسياسة الأرض المحروقة 12

الواقع العسكري وأسباب التراجع: 12

الواقع العسكري في ظل وجود "هيئة تحرير الشام" في إدلب ودورها في إضعاف الجبهات: 13

دور الجيش الوطني في مساندة جبهات إدلب: 14

موقف الفصائل العسكرية من تنفيذ اتفاق سوتشي: 15

إدارة الإعلام بين الفصائل والحاضنة الشعبية: 15

الحلول المتاحة لتحسين الأداء العسكري للفصائل: 15

ثالثاً: المحور السياسي: غموض التوافقات الدولية حول سوريا 16

عدم تنفيذ "اتفاق سوتشي": الأسباب والتداعيات: 16

مدى الارتباط بين ملف إدلب وشرق الفرات: 17

حقيقة الموقف الأمريكي من العملية العسكرية في إدلب ومن الملف السوري بشكل عام: 17

موقف الحاضنة الشعبية والفصائل بعد الحملة العسكرية: 18

ملخص

في أوائل شهر أيار / مايو من العام الحالي بدأت العمليات العسكرية البرية لقوات النظام السوري على ريف حماة بدعم جوي روسي، واستطاعت السيطرة على عدة مناطق أبرزها "كفرنبودة"، لتكتسب عقب ذلك زخماً جديداً بعد دخول القوات الخاصة الروسية ثم ميلشيات "حزب الله" اللبناني على خط المعارك، الأمر الذي انعكس على أرض المعركة بالتقدم وفرض حصار على جيب يضم مورك وكفرزيتا واللطامنة وخان شيخون، لتتمكن قوات النظام والقوات الخاصة الروسية من السيطرة على الجيب المحاصر في منتصف شهر آب / أغسطس.

أرخت العمليات العسكرية بظلالها على الواقع الإنساني، ودفعت المزيد من سكان ريف حماة الشمالي والغربي، وريف إدلب الجنوبي والشرقي بالنزوح إلى الشريط الحدودي مع تركيا، ليرتفع عدد النازحين إلى ما يقارب مليون شخص، في ظل ضغط غير مسبوق على المنظمات الإنسانية المحلية التي حملت عبء التصدي للأزمة دون تدخل دولي يذكر.

وفي خضم هذه التطورات في محافظة إدلب، خطت الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا خطوةً أولى في اتفاق "المنطقة الآمنة"، حيث جرى تأسيس مركز تنسيق مشترك على الحدود السورية – التركية، الأمر الذي طرح أسئلة عديدة حول كيفية موازنة تركيا بين منطقتي إدلب وشرق الفرات، ومدى ارتباط الملفين ببعضهما البعض.

من أجل الوقوف على تداعيات العمليات العسكرية في إدلب على الصعيد العسكري والسياسي والإنساني، يأتي هذا التقرير والذي أعد بناء على أطروحات عدد من السياسيين والفاعلين في الفصائل العسكرية بالإضافة إلى عدد من العاملين في القطاع الإنساني.

ركز التقرير في قسمه الأول على الكارثة الإنسانية الواقعة في إدلب، حيث استعرض حجم الكارثة الإنسانية الكبير، في ظل ضعف استجابة المنظمات الدولية، وعدم قدرة المنظمات المحلية على تحمل هذا العبء الإنساني، وانخفاض الدعم المقدم من المنظمات الإنسانية التركية، إضافة إلى تعاظم الكارثة الإنسانية مع اقتراب حلول فصل الشتاء. كما بحث العلاقة بين سيطرة هيئة تحرير الشام (هتش) على إدلب وضعف التجاوب الدولي مع هذه الكارثة، وضعف عملية الحشد والمناصرة من قبل الجهات السياسية، والدور المنوط بوسائل الإعلام في التركيز وإبراز معاناة المدنيين.

تناول القسم الثاني من التقرير الأوضاع العسكرية، موضحاً الأسباب المباشرة لتراجع الفصائل وسيطرة النظام على ريف حماه الشمالي وخان شيخون، والدور الحقيقي لـ (هتش) في الجبهات، ودور الجيش الوطني في مساندة الجبهة الوطنية للتحرير. وبيّن هذا القسم وجهات نظر الخبراء فيما يتعلق بإدارة العملية الإعلامية، والعلاقة بين الفصائل والحاضنة الشعبية، كما قدم عدة توصيات لتحسين الأداء العسكري للفصائل.

جاء القسم الثالث من التقرير ليغطي الجانب السياسي، من حيث توضيح أسباب عدم الالتزام باتفاقية "سوتشي" الخاصة بمحافظة إدلب، والعلاقة بين تصعيد روسيا العسكري، وبين ما أثير عن عدم تنفيذ البنود التي نصت عليها الاتفاقية، وكذلك عمل على تحديد نقاط التوافق والاختلاف بين روسيا وتركيا، واستشراف مستقبل الاتفاقية الثنائية حول إدلب، ونقاش الموقف الغربي من الحملة الروسية على إدلب. وإلقاء الضوء على قضية الربط بين ملف إدلب وشرق الفرات، إضافة إلى الحديث عن موقف الحاضنة الشعبية والفصائل بعد الحملة العسكرية الأخيرة.

مقدمة

في أوائل شهر أيار / مايو من العام الحالي بدأت العمليات العسكرية البرية لقوات النظام السوري على ريف حماة بدعم جوي روسي، واستطاعت السيطرة على عدة مناطق أبرزها "كفرنبودة"، قبل أن يصطدم قطار عملياتها بصخرة "تل ملح" و "الجبين"، اللتين استمرت فيهما المعارك قرابة 50 يوماً.

ومع حلول شهر آب / أغسطس الماضي اكتسبت الحملة العسكرية زخماً جديداً، وذلك بعد دخول القوات الخاصة الروسية ثم ميلشيات "حزب الله" اللبناني على خط المعارك، الأمر الذي انعكس على أرض المعركة بالتقدم باتجاه خان شيخون بعد السيطرة على بلدة "الهبيط" في محاولة لفرض حصار على جيب يضم مورك وكفرزيتا واللطامنة وخان شيخون، وهذا ما حصل فعلاً، لتتمكن قوات النظام والقوات الخاصة الروسية من السيطرة على الجيب المحاصر في منتصف شهر آب / أغسطس[1].

العمليات العسكرية أرخت بظلالها على الواقع الإنساني، ودفعت المزيد من سكان ريف حماة الشمالي والغربي، وريف إدلب الجنوبي والشرقي بالنزوح إلى الشريط الحدودي مع تركيا، ليرتفع عدد النازحين إلى 750ألف شخص[2]، في ظل ضغط غير مسبوق على المنظمات الإنسانية المحلية التي حملت عبء التصدي للأزمة دون تدخل دولي يذكر.

وفي خضم هذه التطورات في محافظة إدلب، خطت الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا خطوةً أولى في اتفاق "المنطقة الآمنة"، حيث جرى تأسيس مركز تنسيق مشترك على الحدود السورية – التركية قبالة "تل أبيض" بريف الرقة، الأمر الذي طرح أسئلة عديدة حول كيفية موازنة تركيا بين منطقتي إدلب وشرق الفرات، ومدى ارتباط الملفين ببعضهما البعض.

من أجل الوقوف على تداعيات العمليات العسكرية التي تقودها روسيا في إدلب، وبهدف تحليل أسباب التراجعات الميدانية للفصائل المقاتلة خلال المرحلة السابقة، ولتسليط الضوء على الواقع الإنساني وحالة النازحين وأوضاعهم، وفي محاولة لاستشراف مستقبل المنطقة ومآلات اتفاق "سوتشي"، عقد مركز "الحوار السوري" حلقة نقاشية مركزة بعنوان: "استشراف مآلات التطورات السياسية والعسكرية والإنسانية شمال سوريا" وذلك يوم الثلاثاء 26 ذي الحجة 1440هـ، الموافق لـ 27 أغسطس/آب 2019م، بحضور عدد من السياسيين وفاعلين في الفصائل العسكرية بالإضافة إلى عدد من العاملين في القطاع الإنساني.

يأتي هذا التقرير ليضع القارئ الكريم في أجواء الحلقة النقاشية والمقابلة المباشرة والنقاشات التي دارات فيها، وإيضاح السياق العام الذي أقيمت فيه الفعالية من خلال توضيح الأسباب التي دفعت إليها، وبيان أهميتها، والهدف منها.

---

[1] مقطع فيديو تم بثه في 2019/8/22 على موقع يوتيوب، ويظهر فيه لمراسل حربي روسي من داخل مدينة "خان شيخون" https://bit.ly/2kCnjEi .

[2] تقرير نشرته وكالة الأناضول التركية في 2019/8/3، أكد خلاله محمد الحلاج رئيس "منسقو الاستجابة" أن عدد النازحين على الشريط الحدودي وصل إلى 750 ألفاً https://bit.ly/2lErQGI

وقد أُعد هذا التقرير الموضوعي من خلال اتباع قاعدة "تشاتام هاوس"[3]، ومن دون التقيد بالترتيب الزمني للعرض والمداخلات، حيث استخدم التقسيم الموضوعي بقصد ترتيب الأفكار بطريقة سلسة وموضوعية تساعد القارئ -قدر المستطاع- على فهم المضمون.

يأتي التقرير في ثلاثة محاور رئيسة: الأول بيّنّ الواقع الإنساني من حيث استجابة المنظمات المحلية والدولية لموجة النزوح الكبيرة وأفق التعامل معها، في حين ألقى الثاني الضوء على الجانب العسكري موضحاً أسباب التراجع ودور الجيش الوطني في مساندة الجبهة الوطنية للتحرير، واختتم بالمحور الثالث الذي ركز على الوضع السياسي الذي تناول أسباب عدم تنفيذ "اتفاق سوتشي"، وحقيقة الموقف الأمريكي من الحملة العسكرية الروسية، والموقف المنوط بالفصائل والحاضنة الشعبية.

[3] يقصد بقاعدة "تشاتام هاوس" بأنه: «حينما يعقد اجتماع أو جزء منه في إطار قاعدة تشاتام هاوس، فإن المشاركين يكونوا احراراً في استخدام المعلومات التي يحصلون عليها، لكن من دون كشف هوية المتحدث أو انتماءه أو أي شخص آخر، ودفعاً للقارئ للتركيز على سياق الحوار ومضمونه بغض النظر عن أشخاصه.
للتوسع حول هذه القاعدة، ينظر: قاعدة تشاتام هاوس، ويكيبيديا.

أولاً: الواقع الإنساني: كارثة إنسانية في ظل ضعف كبير في استجابة المنظمات الدولية:

ركزت المناقشات في البداية على استعراض واقع المدنيين، خصوصاً النازحين في ظل الحملة العسكرية، ومدى استجابة المنظمات المحلية والدولية لهذه الكارثة، إضافة إلى تسليط الضوء على الجهود المبذولة أو التي يمكن بذلها لتخفيف المعاناة عن المدنيين.

واقع النزوح والبنية التحتية في محافظة إدلب بعد الحملة العسكرية الأخيرة:

استهل الحديث أحد المسؤولين في منظمات المجتمع المدني الذي ينشط في مسألة إغاثة النازحين السوريين، واستعرض في مستهل حديثه الحملات العسكرية التي تعرض لها الشمال السوري (إدلب – ريف حماة – ريف حلب الغربي) منذ توقيع اتفاق "سوتشي" بين الرئيسين التركي "رجب طيب أردوغان" والروسي "فلاديمير بوتين" شهر أيلول / سبتمبر عام 2018، موضحاً أن عدد الحملات حتى يومنا هذا بلغ ثلاثة؛ الأولى كانت في تشرين الأول / أكتوبر 2018 واستمرت 34 يوماً، وأدت لنزوح /37245/ شخصاً، وتبعها حملة أخرى في كانون الأول / ديسمبر من نفس العام امتدت لـ 46 يوماً، ونتج عنها نزوح /40367/ شخصاً.

وبحسب المسؤول ذاته، انطلقت الحملة الثالثة في 2 شباط / فبراير عام 2019 والتي امتازت باتساعها بالمقارنة مع الحملتين السابقتين، كما ارتفعت وتيرتها في 29 نيسان / أبريل واستمرت إلى شهر أيلول / سبتمبر الجاري، ليرتفع عدد النازحين جراء العمليات العسكرية الثلاثة إلى /1.002.700/ نسمة[4].

وأشار المسؤول إلى تقلص المساحات الخارجة عن سيطرة النظام في شمال غرب سوريا، حيث كانت المساحة دون احتساب منطقة عمليتي "غصن الزيتون" و"درع الفرات" تبلغ /6.609/ كيلومتراً مربعاً، نقص منها بعد الحملات العسكرية الأخيرة /456/ كيلومتراً مربعاً، بواقع /62/ قرية وبلدة تمت السيطرة عليها من قبل قوات النظام وبدعم روسي.

وأجرت المنظمة التي يرأسها المسؤول دراسة ومسح حول الكثافة السكانية في شمال غرب سوريا (باستثناء منطقة عمليتي درع الفرات وغصن الزيتون والمناطق التي سيطر عليها النظام) وتبين أنها تبلغ 817 نسمة في الكيلومتر المربع، أي أن المنطقة تأتي في المرتبة 12 أو 13 على مستوى العالم من حيث الكثافة السكانية، وهذه نسبة تجعل شمال غرب إدلب متفوقاً بالاكتظاظ السكاني على قطاع غزة المزدحم في فلسطين، وهو أمر ينذر بعدم قدرة قطاع الخدمات على استيعاب الأزمة، خاصة وأن هناك عجز في قطاعات الصحة والتعليم والنظافة بالأصل.

وأوضح المسؤول أن الفرق الميدانية التابعة لمؤسسته قامت بتوثيق حالات كثيرة لاستهداف البنى التحتية، كقصف المخيمات ومراكز الدفاع المدني والمستشفيات والمدارس والأسواق الشعبية، مع وجود صعوبة كبيرة في توثيق الأضرار وتقييمها من قبل الفرق الهندسية المتخصصة.

---

[4] حذر المسؤول من نزوح ما لا يقل عن /170/ ألف نسمة في حال استمر النظام السوري بتقدمه باتجاه مدينة معرة النعمان وريفها، وبلدة كفرنبل.
وقدر المسؤول أعداد السكان الذين تبقوا في المناطق الواقعة شمال وشمال شرق الطرق الدولية M5- M4 بحوالي /245/ ألف نسمة، في حين قدر عدد السكان التقريبي في قرى منطقة "جبل الزاوية" البالغة 22 قرية 189 ألف نسمة.

الدور السلبي لـ "سلطة الأمر الواقع" في إدلب تجاه الأزمة الإنسانية القائمة:

تطرق المسؤول في منظمات المجتمع المدني إلى عمليات الاستغلال التي يتعرض لها النازحون من قبل الجهات العسكرية المتنفذة على الأرض(هيئة تحرير الشام – "حكومة الإنقاذ")، والمتمثلة بفرض ضرائب عليهم مقابل نصبهم الخيام في أراضي زراعية على الشريط الحدودي بحجة" إشغال الممتلكات العامة"، حتى وصل الأمر إلى قبض إيجارات مقابل نصب خيمة تحت شجرة زيتون تصل إلى 5000 ليرة سورية شهرياً، يضاف لهذا إرغام النازح على دفع رسوم مقابل تصديق عقد ايجار للبيت الذي استأجره في حال كان قادراً على دفع الايجار أصلاً، كما تتدخل هذه الجهات في صلب عمل المنظمات الإنسانية بشكل سلبي، ولم ينكر وجود ضعاف نفوس من ضمن العاملين في المجال الإنساني يلجؤون إلى تزوير البيانات وتضخيم الكميات التي تقتطعها الجهات المسيطرة على الأرض، ويستفيدون من الفارق لحسابهم الخاص.

ضعف استجابة المنظمات الداعمة مقارنة بحملات النزوح السابقة:

تحدث مدير إحدى المنظمات العاملة في المجال الإنساني عن شح الدعم الدولي الذي يتم تقديمه للنازحين في محافظة إدلب مقارنة مع محافظات أخرى، مستشهداً على كلامه بما حصل عند التهجير القسري لأحياء حلب الشرقية آواخر عام 2016، حيث بين مدير المنظمة أن عدد المهجرين من أحياء حلب الشرقية باتجاه إدلب لم يتجاوز /34/ ألف مهجر، ورغم ذلك فقد تدفقت أموال كثيرة لإغاثتهم، وأن حملة واحدة فقط لجمع الأموال للمهجرين الحلبيين جمعت مبلغ /90/ مليون دولار أمريكي.

مدى استجابة المنظمات المحلية والدولية للكارثة الإنسانية الواقعة في إدلب:

حول استجابة المنظمات المحلية والدولية لتلبية احتياجات النازحين الإنسانية أكد المسؤول أنها لا تتجاوز 32%، وأن الاستجابة الفعلية للاحتياجات الأساسية لا تتجاوز 21%، مشيراً إلى أن التقديرات الأولية لحاجات هؤلاء النازحين هي:

- ما يقارب /120/ ألف سلة غذائية،
- بالإضافة إلى وجود حاجة ماسة لمادة الخبز.
- /70/ ألف وحدة سكنية من أجل امتصاص موجة النزوح الحاصلة، ويمكن التحرك لتأمين /50/ ألف خيمة كحل إسعافي أولي لامتصاص موجة النزوح، حيث أن كل عائلتين أو ثلاثة تتجمع اليوم في خيمة واحدة، فيجلس النساء داخل الخيمة في حين يبقى الرجال في ا لعراء.
- عيادات متنقلة، يتم توجيهها من قبل المنظمات الإنسانية إلى المناطق التي تحتاجها لتقديم العلاج اللازم والضروري للإصابات الحربية والأمراض المزمنة في صفوف النازحين.
- كما أن المناطق التي ينتشر فيها النازحون بشكل عشوائي تحتاج إلى إنشاء حمامات.

واعتبر المسؤول أن ما يحصل حالياً هو كارثة دولية وليست محلية أو إقليمية، ورغم ذلك فإن المساعدات المقدمة من الأمم المتحدة لا تكفي لسد الاحتياجات، على اعتبار أن المساعدات التي ترسلها ضمن برامج ثابتة[5]، في حين أن برامج الطوارئ متوقفة، موضحاً أن الاستجابة الصادرة حالياً عن المنظمات لمساعدة النازحين تعتمد على دعم خليجي بالغالب، ورأى أن الحل

[5] يقصد بالبرامج الثابتة: البرامج التي تضعها المنظمات الدولية والداعمة للتعامل مع الأوضاع الطبيعية، وهذه تكون مقرة في بداية العام.

الأفضل للتصدي للأزمة الحالية هو التواصل مع الجهات الدولية من أجل إيقاف سبب النزوح وهو الحملة العسكرية الروسية، وعدم الاكتفاء بالتعامل مع نتائجها فقط، لأن ذلك من شأنه وقف موجات نزوح جديدة، وأيضاً تسهيل عودة النازحين والمُهجرين الحاليين إلى بيوتهم.

وتحدث المسؤول عن عدم موافقة صندوق الدعم الإنساني التابع للأمم المتحدة على المقترحات التي ترفعها المنظمات السورية من أجل إغاثة النازحين، ولم يستبعد أن يكون هناك أسباب سياسية غير معلنة تقف خلف عدم الاستجابة للأزمة الحالية.

ونفى المسؤول وكذلك مدير منظمة إغاثية أن يكون هناك توجه دولي لاستبدال الاستجابة الطارئة للأزمة السورية ب، "إعادة الإعمار"، لأن الظروف السياسية والأمنية لا تتيح ذلك، ولم يستبعد المسؤول أن يكون هناك تعمد في عدم الاستجابة الدولية لقضية النازحين.

واستند مدير إحدى المنظمات إلى إحصائيات الأمم المتحدة بخصوص عدد النازحين، والتي قدرت أعدادهم بما يفوق /400/ ألف نازح[6]، ليؤكد أنه رغم ذلك، لم تتلق المنظمات المحلية دعماً لإغاثتهم، مقدراً المبلغ الأولي الذي يجب الحصول عليه لـ "تحقيق كرامة النازحين" بـ150 مليون دولار أمريكي موزعة على 150 ألف عائلة نازحة، إلا أن الامكانيات المتوفرة لدى المنظمات المحلية لا تتجاوز 10% من المبلغ المطلوب، ولايزال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) يدرس صرف مبلغ /22/ مليون دولار فقط[7].

وذكر مدير المنظمة تفاصيل اجتماع أجرته المنظمات الناشطة في منطقة إدلب من أجل دراسة إمكانياتها لتقديم مساعدات إسعافية للنازحين الجدد، وحالة المفاجئة التي أصابت المجتمعين عند تبينهم أن مستودعات منظماتهم فارغة بسبب حالة الاستنزاف التي عاشتها طيلة الأشهر السابقة، وبالمقابل فإن المنظمات والوكالات الدولية لم تقدم أي دعم للمنظمات المحلية معتبره أنه "أمر مثير للريبة"، ورجح أن يكون الهدف هو إضعاف الناس اقتصادياً وإنهاكها مالياً من أجل دفعها للاستسلام لروسيا والنظام السوري، كما أن الصليب الأحمر الدولي يحصر نشاطه في سوريا من خلال التنسيق مع مؤسسة الهلال الأحمر السوري التي تخضع لسلطة النظام، وحذر من تمدد هذه المنظمة في محافظة إدلب.

وكشف مسؤول إغاثي عن تقديمه طلباً للأمم المتحدة في وقت سابق من أجل إنشاء "مخزون طوارئ" تستفيد منه المنظمات المحلية، وذلك من خلال وضع المخزون في مستودعات تكون تحت إشراف جميع هذه المنظمات وتستخدم المخزون في حالات الطوارئ، إلا أن عوائق عديدة حالت دون تنفيذ الاقتراح أبرزها احتمالية تقدم قوات النظام إلى المنطقة التي توجد فيها المستودعات بشكل مفاجئ وعدم تمكن المنظمات من نقل البضائع منها كما حصل في منطقة "سنجار" بداية عام 2018 عندما استولت عليها قوات الأسد، كما أبدت المنظمات تخوفها من احتمالية وضع اليد عليها من قبل (هتش) و"حكومة الإنقاذ".

[6] دعوة إلى الدول الأعضاء لاستخدام نفوذها من أجل خفض وتيرة العنف في شمال غرب سوريا، أخبار الأمم المتحدة، 8 آب/أغسطس 2019، الرابط.

[7] أوضح مدير المنظمة أن العائلة الواحدة تحتاج عند نزوحها لمبلغ 1000 دولار أمريكي من أجل دفع ثمن خيمة تبلغ قيمتها 700 دولار، وسلة غذائية ومياه شرب وبعض التجهيزات البسيطة.

وأبدت ناشطة سياسية أخرى استغرابها من عدم وجود تحرك واضح للمنظمات الإنسانية المعنية بشؤون السكان المهجرين من محافظات أخرى غير إدلب، واقتصار التحرك الظاهر على المنظمات العاملة في المحافظة فقط ويديرها شخصيات من أبناءها، وأيدها ناشط في المجال الإنساني بملاحظة اقتصار المنظمات المحلية الأخرى على تقديم الخدمات لأبناء المحافظات التي تنتمي لها[8].

مدى استجابة المنظمات الإنسانية التركية لكارثة نزوح المدنيين:

ناقش المجتمعون مقدار استجابة المنظمات التركية لأزمة النازحين كونها معنية بما يحصل بحكم الحدود المشتركة مع إدلب، حيث تحدث أحد مسؤولي الإغاثة عن الموضوع مشيراً إلى وجود أربعة منظمات إغاثية تركية ناشطة في هذا المجال وهي "هيئة الإغاثة الإنسانيةIHH " و "أفاد" و "وقف الديانة التركية" و "الهلال الأحمر التركي"، وهذه الجهات تعتمد في نشاطها على التبرعات المقدمة من الشعب التركي، وبسبب امتداد القضية السورية لتسع سنوات، صار توجه المتبرع التركي لدعم قضايا أخرى مثل "ميانمار" و "غزة"، كما أكد مدير منظمة إغاثية حاضراً للاجتماع انخفاض حجم المساعدات الواردة من الداخل التركي إلى إدلب بنسبة 90% مستنداً إلى معلومات حصل عليها من منظمة إنسانية تركية، مرجحاً أن يكون سبب ذلك هو طول مدة الأزمة وتغير نظرة الشعب التركي لما يحصل في سوريا واعتباره ما يحدث "حرباً أهلية"[9].

ورأى ناشط بالمجال الإنساني أن تركيا لديها توجه يقوم على "التمدد العالمي"، وتوسيع رقعة الدول التي تنشط فيها المنظمات الإغاثية التركية، وضرب مثالاً على ذلك تقديم "وقف الديانة التركي" للمساعدات لعدة دول غير سوريا، كما أشار إلى تراجع دور "منظمة الإغاثة الإنسانية IHH" التي كان لها جهداً كبيراً في سوريا، وذلك بسبب تقلص عدد الممولين الذين يساندونها في مشاريعها، في حين أن منظمة "أفاد" تركز نشاطها على شمال حلب أكثر من إدلب.

إشكاليات ناجمة عن نزوح المدنيين:

أوضح مسؤول بمنظمات المجتمع المدني وجود قيود على النزوح من محافظة إدلب إلى شمال حلب (غصن الزيتون – درع الفرات)، حيث تقوم الحواجز العسكرية التابعة للجيش الوطني السوري بمنع دخول السيارات المحملة بالأثاث المنزلي، ويسمحون للدخول بدون الممتلكات والأساس، كما يوجد طرق فرعية يستخدمها النازحون لتخطي الحواجز العسكرية، أو يتم الدخول عبر الحواجز مقابل دفع مبلغ مالي معين.

وأشار المسؤول ذاته إلى عدم اتخاذ بعض الإجراءات التي يمكن أن تخفف من حدة المعاناة في فصل الشتاء، مثل حفر خندق حول المخيم والخيمة بوقت واحد، وإنشاء شبكة صرف صحي بالمخيمات، معللاً ذلك بعدم التعاون الكافي من قبل النازحين أنفسهم، وأيضاً المنظمات الفاعلة على الأرض، رغم وجود دراسات ومخططات تساعد على تنفيذ الخنادق وشبكات الصرف الصحي.

[8] يشار هنا ربما الى ضعف قدرة المؤسسات الصغيرة المحلية المالي وربما التزاماتها المستمرة لأبناء مناطقها بما لا يمكنها من بذل المزيد.

[9] يشار هنا ربما الى ضعف القدرة المالية عند المواطن التركي في السنتين الأخيرتين بما حدث من انخفاض كبير للقدرة الشرائية لليرة التركية مقابل الدولار.

مدى تأثير سيطرة هيئة تحرير الشام على إدلب في ضعف التجاوب الدولي مع الكارثة الإنسانية:

طرح أحد الباحثين تساؤلاً عن احتمالية أن تكون هناك بعض الجهات السورية قد زودت الوكالات الدولية المتخصصة بالشؤون الإغاثية بتقارير تؤكد سيطرة تنظيم متطرف على إدلب، الأمر الذي أدى إلى احجام تلك الوكالات عن مساندة النازحين، ليرد مدير منظمة إغاثية على السؤال بالتأكيد على أن هنالك معرفة بسيطرة ذلك التنظيم المصنف إرهابياً على إدلب منذ زمن، ويطلق على المحافظة في الأوساط السياسية "توارابورا الثانية" في تشبيه لواقع أفغانستان، مقللاً من تأثير الأمر على قرار الدول بمنح المساعدات، ومشيراً إلى وجود العشرات من السوريين الناشطين في المجال الإغاثي والإنساني يعملون على التواصل مع الجهات الدولية، والتأكيد على أن أموال الإغاثية مخصصة للشعب المنكوب، وأن إدلب فيها مجتمع مدني ومجالس محلية ومنظمات.

لكن ناشطاً إغاثياً ذهب إلى الموافقة على الفكرة مستدلاً على رأيه بتصريحات لرئيس حكومة مؤقتة سابقة، عندما قال عن إدلب بعد تشكيل "حكومة الإنقاذ": "أصبحت إدلبستان"، مؤكداً أن (هتش) و"حكومة الإنقاذ" تتدخل سلبياً في صلب أعمال المنظمات الإنسانية، وتقوم في بعض الأحيان بالتواصل مع الجهات المانحة للمنظمات التي تواجد خارج سوريا، وفي الوقت نفسه تجري "حكومة الإنقاذ" اجتماعات مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) لترتيب أمور تقنية، كما أنها باتت تمتلك منظمات تتبع لها بالسر ومرخصة وتستطيع جلب الدعم، ورغم ذلك تأخذ حصة كبيرة من المساعدات التي تدخلها المنظمات الأخرى، معتبراً أن تراكم هذه النقاط يؤدي بالنهاية إلى التأثير سلباً على قرار الدول والوكالات المانحة، خاصة وأن "إدارة شؤون المهجرين" التابعة لـ "الإنقاذ" تقوم بتوزيع بعض المساعدات التي تستحوذ عليها من منظمات أخرى باسمها مع ترك شعار المنظمة الأساسية على المواد التي يتم توزيعها، وهذا الأمر ظهر أكثر من مرة على وسائل الإعلام ولا شك أن أثره كان سلبياً.

وأكدت ناشطة تعمل في المجال السياسي أن بعض الشخصيات والجهات مثل "الحكومة المؤقتة" قامت برفع تقارير تؤكد أن محافظة إدلب تخضع لتنظيمات إرهابية الأمر الذي أدى لتعليق دعم بعض المؤسسات قبل شهرين مثل مديرية صحة إدلب، وكذلك أدى الأمر إلى ايقاف دعم مشروع مخصص لدعم معاقي الحرب نتيجة تدخل شخصيات من الائتلاف السوري[10].

وأيد أحد قادة الفصائل العسكرية وجهة النظر التي تحمل (هتش) المسؤولية عن شح المساعدات الدولية المقدمة إلى محافظة إدلب، وعزز وجهة نظره بمثال حصل معه عندما قام بإرسال مساعدات إنسانية إلى مدينة معرة النعمان قبل عدة سنوات، لكن (هتش) تدخلت واشترطت الحصول على غالبية المساعدات لصالحها، لكن الشخص المكلف بتوزيع المساعدات لم يقبل بذلك وقام بتوزيعها ليلاً على السكان، فقامت (هتش) باعتقاله ولا يزال مصيره مجهولاً حتى اليوم، معتبراً أن هذه الممارسات تدفع الدول بلا شك للإحجام عن إغاثة النازحين في مناطق إدلب.

[10] من المؤكد أن للدول ومنظماتها أجهزة رصدها وتحليلها الخاصة ولا تنتظر تصريحات مسؤولي المعارضة السورية لاتخاذ قرارات استراتيجية بخصوص دعم أو ايقاف الدعم عن المنكوبين.

دور السياسات الدولية والإقليمية في تراجع الدعم الإنساني على الرغم من حجم الكارثة:

ربط باحث آخر بين انخفاض حجم المساعدات الدولية المخصصة إلى إدلب وبين الموقف الأمريكي خاصة بعد تولي "دونالد ترامب" للرئاسة حيث لم تعد المنطقة ذات أولوية كبيرة عندها، معتبراً أن ما تعتبره الدول من وضع تركيا ليدها عليها ساهم ربما بخفض حماسة الدول الأخرى بالتحرك، خاصة وأن أنقرة تضع قيوداً على منظمات تعمل في سوريا ومنعتها من إخراج تصاريح عمل لمندوبيها لأسباب تتعلق بالأمن القومي التركي بعد محاولة الانقلاب، كما أضاف الباحث لهذه الأسباب شيئاً إضافياً متعلق بالحملة التي تقودها روسيا من أجل تعويم النظام السوري وإعادة عمل المؤسسات الدولية في سوريا من خلاله.

وأشار القيادي أيضاً إلى أن تركيا تضع ضوابط معينة على المنظمات المسموح لها العمل في شمال غرب سوريا، ومنعت العديد منها من النشاط في المنطقة لاعتبارات أمنية وسياسية.

ومن وجهة نظر القيادي أن المجتمع الدولي أيضاً لديه رغبة بإخضاع الشعب السوري وخفض سقف مطالبه من خلال "تجويعه"، واقترح أن يتحرك كل قيادي أو كل صاحب قرار من أجل مساعدة المنطقة التي ينحدر منها، وهذا الأمر من شأنه أن يخفف كثيراً من معاناة السكان، وضرب مثالاً على ذلك قيام بعض الفصائل بتسهيل إقامة النازحين من محافظة إدلب في البيوت الفارغة في منطقة عفرين وعدم تركهم في العراء.

دور الجهات السياسية في الحشد والمناصرة لتسليط الضوء على الكارثة الإنسانية الواقعة في إدلب:

وتوجه أحد الباحثين بالسؤال إلى العاملين في المجال الإنساني والإغاثي عن الأدوات والوسائل المتاحة للتخفيف من أزمة النازحين، وما إذا كان يمكن استثمار القضية على الصعيد السياسي عن طريق التلويح باللجوء إلى أوروبا، ليرد مدير منظمة إغاثية على السؤال بقوله:" أهم وسيلة للمساعدة هي تكثيف التواصل مع الجهات الحكومية والدول العالمية والمنظمات الدولية وطلب المساعدة، وهذه مسؤولة الهيئات السياسية كالائتلاف السوري وهيئة التفاوض، وتركيز الجهود على الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي كونهم يتخوفون من امتداد موجة اللجوء إليهم، وكذلك التركيز على الدول العربية والإسلامية التي استجابت مع حملات سابقة لمساعدة المنكوبين والمهجرين حيث سبق وجمع في أحد الدول العربية مبلغ /90/ مليون دولار لصالح المهجرين من الأحياء الشرقية من حلب.

واقترح أحد الباحثين أن يتم التوجه إلى دول الاتحاد الأوروبي كحكومات ودول وطلب منهم التدخل والتلويح بهجرة النازحين إلى أوروبا، مبيناً أن هذه الدول تعمل على ملف اللاجئين السوريين من خلال تركيا، ولا تتعامل بشكل مباشر مع المنظمات السورية، ولذلك لابد من تركيز الجهود في البحث عن قنوات تواصل معها بشكل مباشر وإطلاعها على الواقع، لأن تركيا في حال تعهدت بعدم حدوث موجة لجوء باتجاه أوروبا، فالأخيرة لن تتدخل مهما تفاقمت الأزمة الإنسانية في سوريا.

ورأت ناشطة سياسية أن الهيئات السياسية منشغلة حالياً بنقاش ملفات لا علاقة لها بالوضع الإنساني كـ "اللجنة الدستورية"، ولذلك من الطبيعي ألا تتحرك الدول لمواجهة الأزمة الإنسانية في إدلب، كونها لا تتلقى تقاريراً دورية عن هذه الأزمة من الهيئات السياسية السورية -التي يفترض أن تمثل أولويات السوريين للمرحلة - التي تمتلك تواصلاً معها.

دوروسائل الإعلام في إظهار حجم الكارثة الإنسانية:

شدد مدير منظمة إغاثية على ضرورة تركيز وسائل الإعلام المحلية والصحفيين العاملين في وسائل الإعلام الدولية على إعداد تقارير عن أوضاع النازحين الذين يبيتون في العراء تحت الأشجار وبدون مرافق صحية أو خدمات، وتسليط الضوء على حجم الاحتياجات الناقصة، وتوجيه رسائل إلى المجتمع الدولي حول سبب التقصير في التحرك عكس ما حصل في مناطق سابقة عندما نزح أهلها، وإجراء مقابلات مع المنظمات وفسح المجال لها للحديث عن عجزها ونفاد مواد الإغاثة من مستودعاتها.

وانتقد مسؤول يعمل في المجال الإنساني أداء وسائل الإعلام المحلية لأنها تركز في تغطيتها على قصص معاناة فردية، وتتجاهل حالة المجتمع العامة التي يساهم حلها في حل مشكلة كامل الأفراد.

ورد رئيس تحرير وسيلة إعلامية محلية على نقد المسؤول بالإشارة إلى أن التركيز على القصص الشخصية هو تكتيك فني إعلامي ناجح من أجل لفت الأنظار إلى معاناة المجتمع بأكمله، خاصة أن الأزمة عندما تطول يقل اهتمام الدول والمنظمات والرأي العام بمتابعتها، لذلك لابد من استمرار التذكير بها بطرق مؤثرة ومنها تسليط الضوء على حالات إنسانية فردية تثير التعاطف، كما أشار إلى وجود مراسلين يعملون ضمن وسائل إعلامية دولية، وطالب المنظمات الإنسانية بتخصيص أشخاص للتواصل والتنسيق معهم على إنتاج التقارير.

وتسائل قيادي في أحد الفصائل العسكرية حول ما إذا كان هناك تواصل بين الهيئات السياسية السورية والمنظمات الإنسانية، مطالباً بأن تبادر المنظمات إلى إيجاد قنوات تواصل مع الهيئات وعدم الانتظار، من أجل وضع تلك الهيئات السياسية في صورة معاناة الناس، وطالب بالعمل بشكل منسق مع تركيا وإبداء توقعات بموجات لجوء جديدة إلى أوروبا من أجل الحصول على مساعدات دولية.

حلول عاجلة للتعامل مع "الكارثة الإنسانية" الواقعة في إدلب:

وأبدى المسؤول تخوفه من تفاقم الأزمة الإنسانية مع اقتراب موعد حلول فصل الشتاء وتساقط الأمطار والثلوج، مما يعني تكرار مآسي السنوات السابقة المتمثلة بغرق المخيمات، موضحاً أن المخيم هو حل مؤقت فقط، وما يجب القيام به هو التوجه إلى المناطق البعيدة عن القصف والآمنة ولو بشكل نسبي والقيام بأعمال الترميم للمنازل والبنى التحتية وتوطين النازحين فيها، مشيراً في الوقت نفسه إلى وجود صعوبات في اتخاذ هذه الخطوة وأبرزها التوجه الدولي الذي يربط النازحين بمفهوم "الخيمة" والامتناع عن تمويل عمليات إعادة إعمار أو الترميم.

وفي رد المسؤول على تساؤل طرحه أحدث الباحثين عن سبب عدم اللجوء إلى غرف مسبقة الصنع بدلاً من الخيام لتلافي الفيضانات وغرق المخيمات، قال:" طرحنا هذه الفكرة في إحدى الاجتماعات ضمن منظمة الأمم المتحدة، وللأسف تم تعطيل تنفيذها من قبل بعض الجهات السورية المنتفعة والمتنفذة في المجال الإنساني، لأنها ستفقد تمويلها أو أهميتها في حال تم استبدال المخيمات بغرف مسبقة الصنع، كونهم يعتمدون في عملهم واستمرارهم على تخديم المخيمات".

واقترح أحد الناشطين في المجال الإنساني إنشاء المخيمات التي ستؤوي النازحين بالقرب من مدن وبلدات أخرى يوجد فيها خدمات، لأن هذه الطريقة ستسمح بإغاثة النازحين الجدد وأهل المدينة أو القرية التي أقاموا بجانبها في وقت واحد، كما ستتيح للنازحين الاستفادة من الخدمات المتوفرة في المناطق المقيمين بجانبها كالمستشفيات والمستوصفات والمدارس، على عكس ما يحدث عند بناء المخيمات في المناطق النائية التي يصعب تقديم الخدمات لها.

ثانياً: الأوضاع العسكرية: تراجع عسكري في ظل ضعف الإمكانيات وسياسة الأرض المحروقة

استعرضت مداخلات الحضور الواقع العسكري للفصائل العسكرية وأسباب التراجع الميداني وخسارة خان شيخون ومورك، ودور الجيش الوطني في مساندة الجبهة الوطنية للتحرير والعقبات التي اعترضت مشاركته، إضافة إلى دور الفصائل العسكرية في إدارة الإعلام والعلاقة مع الحاضنة الشعبية، فضلاً عن استعراض بعض الحلول التي يمكن للفصائل اللجوء إليها لتحسين أدائها.

الواقع العسكري وأسباب التراجع:

قسم أحد القادة العسكريين في الجبهة الوطنية للتحرير نسب مشاركة الفصائل في صد الهجوم الروسي إلى: (هتش) 35% ، والجبهة الوطنية للتحرير 60%، وجيش العزة قرابة 5%"، مرجعاً سبب انخفاض مشاركة جيش العزة لحجم امكانياته ووجوده في منطقة جغرافية محددة وليست واسعة، أما سبب تفوق الجبهة الوطنية للتحرير على (هتش) في صد الحملة الروسية فأرجعه إلى الإستراتيجية التي تتبناها (هتش) كونها تنظيماً عالمياً يضم خليط من المقاتلين الأجانب بعضهم في مركز أصحاب القرار، بالتالي أولويتهم هي الحفاظ على العنصر البشري على حساب المساحة الجغرافية، على عكس الجبهة الوطنية للتحرير التي تضم أبناء المنطقة وأهل البلد الذين يتشبثون بأرضهم ويدافعون عنها حتى آخر رمق.

ثم استعرض مسؤول سياسي يمثل أحد الفصائل العسكرية التطورات الميدانية الأخيرة في محافظة إدلب، وتحدث عن الصمود الذي أظهرته الفصائل في مقاومة الحملة الروسية، حيث تمكنت من السيطرة على مناطق لم يسبق لها أن دخلتها مثل "تل ملح" و" الجبين" في ريف حماة، لكن روسيا وبالتزامن مع التحضير لانعقاد الجولة الثالثة عشر من مفاوضات "أستانا" مطلع شهر آب / أغسطس، جهزت لحملة عسكرية كبيرة لتحقيق مكسب ميداني يمكنها أن تستثمره في المفاوضات.

واعتبر المسؤول أن من أبرز الأسباب التي ساعدت روسيا والنظام السوري على أخذ "تل ملح" و "الجبين" والتقدم باتجاه "خان شيخون"، هو حشدهم للقوات على مدار شهر كامل من أجل تنفيذ حملة جديدة، وكذلك دخول الميليشيات الإيرانية على خط المواجهات مثل حزب الله اللبناني، بالإضافة إلى مرتزقة روس وفصائل فلسطينية موالية لنظام الأسد، وبالمقابل فهناك حالة استنزاف كبيرة عانت منها الفصائل العسكرية على مدار ثلاثة أشهر من المعارك، وخسرت الكثير من الآليات والعتاد التي لم تتمكن من تعويضها، في حين أن روسيا تعوض نظام الأسد عن كل ما يخسره تقريباً.

وبحسب ما أفاد به المسؤول السياسي فإن من الأسباب التي أدت إلى تقدم قوات النظام، ووصولهم إلى خان شيخون، وتطويق نقطة المراقبة التركية في مورك، هو دخول القوات الخاصة الروسية على خط المعارك، مدعومة بعتاد متطور يسمح لها بشن الهجمات ليلاً، في حين أن التصدي للهجوم الليلي من قبل الفصائل يحتاج إلى مناظير حرارية، وهي غير متوفرة لدى الفصائل العسكرية، كما أن شن الهجمات ليلاً أعاق إلى حد كبير استخدام الصواريخ المضادة للدروع بسبب عدم توفر مناظير مخصصة لذلك.

وأشار المسؤول إلى استيعاب الفصائل العسكرية للصدمة، وتحولهم إلى الهجمات المعاكسة، وسيطرتهم على عدة قرى بالقرب من منطقة "أبو دالي"، كما توجد غرفة عمليات مركزية تضم فصائل "الجبهة الوطنية للتحرير"، بالإضافة إلى غرف فرعية مسؤولة عن القطاعات، الأمر الذي ساعد على تطوير العمليات العسكرية من دفاع وهجوم وإنشاء تحصينات هندسية.

وأضاف قيادي في أحد التشكيلات العسكرية ثلاثة أسباب إلى قائمة الأسباب التي تحدث عنها المسؤول السياسي، وهي:

1- توقف الدعم الدولي عن الجيش السوري الحر منذ أكثر من عامين، شأنه شأن الدعم المقدم للمنظمات الإنسانية.
2- اتساع جبهات القتال وعدم القدرة على إنشاء التحصينات والخنادق بشكل ممنهج ومدروس في ظل غياب المركزية في العمل العسكري، وخضوع قضية التحصين لاجتهاد كل فصيل بحسب القطاع الذي يتمركز به. خصوصاً وأن المنطقة تشهد أساساً حالة من التنافر بين الجبهة الوطنية للتحرير و(هتش) بحكم التراكمات السابقة ورغبة الأخيرة بالاحتفاظ بقوتها للتهديدات المستقبلية.
3- اعتماد روسيا بشكل كبير على الطائرات الاستطلاعية في رصد حركة المقاتلين، وتحديد أماكن تمركزهم من أجل شن غارات على قواعدهم في العمق، واستهداف طرقات الإمداد.

وتناول قائد عسكري يتبع للجبهة الوطنية للتحرير أسباب تراجع الفصائل مؤخراً أمام الحملة الروسية، مشيراً إلى قلة الدعم المالي الذي تتلقاه الفصائل من قبل أن تندلع المعارك، وهذا الدعم بقي شحيحاً بعد انطلاق الحملة العسكرية الروسية، ومع الجولة الثانية من الهجوم الروسي وتغيير تكتيك المعارك والتحول إلى العمليات الليلية أصبحت الفصائل العسكرية بحاجة إلى أدوات متطورة تساعد على رصد العدو ليلاً، وهي غير متوفرة في السوق السوداء، ولا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق دعم دولي، يضاف لها قلة الامكانيات المتعلقة بعدم القدرة على تأمين موارد كافية للمعركة من عربات مصفحة وذخائر غير تقليدية.

الواقع العسكري في ظل وجود "هيئة تحرير الشام" في إدلب ودورها في إضعاف الجبهات:

في مداخلة لقيادي في فصيل عسكري، أكد أن اعتداءات (هتش) على الفصائل الأخرى خلال السنوات الماضية، كان لها دورا في التراجع الميداني، على اعتبار أنه أدى لزعزعة الثقة بين عناصر الفصائل، كما أن تواجدها وسيطرتها على مناطق عديدة في محافظة إدلب منع الفصائل الأخرى من رفد جبهات القتال بالعنصر البشري، على عكس ما كان يحصل في بدايات الثورة عندما كانت تتعرض على سبيل المثال منطقة في ريف اللاذقية لحملة عسكرية، كانت تأتي قوات الدعم من محافظة حلب وحماة وإدلب.

ورأى أحد القياديين العسكريين الذي يعمل فصيله في محافظة إدلب أن (هتش) تمثل واقعاً مفروضاً على باقي الفصائل، وبأن الواقع صعب جداً، ويجعل الخيارات ضيقة جداً، حيث لا يوجد خيار سوى الدفاع عن المنطقة كي لا تسقط في يد النظام.

وأشاد أحد الباحثين بما وصفه بـ "الصمود الأسطوري" لفصائل الجيش السوري الحر في محافظة إدلب في صد الهجمة الروسية، واعتبر أن الهجوم الذي نفذته (هتش) على حركة أحرار الشام في منطقة سهل الغاب وقلعة المضيق بريف حماة، ومصادرة سلاحها الثقيل وتهجير مقاتليها إلى شمال حلب، لعب دوراً كبيراً في التراجع الميداني، خاصة وأن (هتش) لم تقم بسد الفراغ الذي حصل نتيجة تفكيك قطاع أحرار الشام في ريف حماة، وقدر نسبة زج (هتش) بسلاحها الثقيل في المعارك بـ 5%

فما دون فقط، كما أنها اعتمدت على الدفع بالشباب الصادق الذي لم ينضم لها تأييداً لمشروعها وإنما من أجل محاربة النظام السوري، واصفاً الفصائل الأخرى بأنهم "أسرى" في يد (هتش) في منطقة إدلب، وفي ذات الوقت، يحملون العبء الأكبر في الدفاع عنها.

دور الجيش الوطني في مساندة جبهات إدلب:

شرح قائد أحد فصائل الجيش الوطني السوري الدور الذي يلعبه الجيش الوطني في معارك إدلب، والذي بدأ منذ بداية الحملة الروسية شهر أيار / مايو الفائت، حيث أرسلت فصائله مجموعات إسعافية خارج إطار غرفة العمليات من أجل دعم جبهات القتال.

وأكد قائد الفصيل أنه بعد أن شكلت الجبهة الوطنية للتحرير غرفةَ عمليات وتحولها إلى شن هجمات معاكسة، وتلقيها الدعم العسكري، جرى اجتماع بينها وبين فصائل الجيش الوطني، وطلبت مساندتها بالأسلحة الثقيلة والنوعية مثل المدرعات، والصواريخ المضادة للدروع، مع التأكيد على عدم الحاجة للمقاتلين كون المعركة تعتمد على الأعمال النوعية، وتجاوب الجيش الوطني مع هذه المطالب رغم عدم تلقيه دعم دولي في تلك الفترة، وإنما اعتمد على مخزونه الموجود في مستودعاته.

وأشار قائد الفصيل إلى أن حالة الاستنزاف الحاصلة ناتجة عن سياسة "الأرض المحروقة" التي تتبعها روسيا، وهي أكبر من قدرة الفصائل جميعها. معترفاً بوجود حالة من ضعف الجبهات الأمر الذي دفع "الجبهة الوطنية للتحرير" لأن تطلب من الجيش الوطني دعم خطوط المواجهة بتعزيزات عسكرية، لكن ذلك لم يكن بالأمر السهل لأن الدفع بقوة عسكرية يحتاج إلى وقت من أجل تحديد نقاط تمركز لها ومحاور قتال، خاصة في ظل تغير واقع السيطرة المستمر والسريع.

وكشف القائد عن شروط وضعتها (هتش) تنص على استبعاد فصائل معينة من الجيش الوطني وعدم السماح لها بالدخول إلى إدلب مثل فرقة الحمزة والفرقة 51 وفرقة المعتصم، موضحاً أن تركيا لم تتدخل بقرار الجيش الوطني بالمشاركة أو عدم المشاركة في معارك إدلب.

ولم ينف القائد وجود صعوبات وعقبات أمام تحرك الجيش الوطني السوري، كعدم وجود ضمانات تمنع اعتقال عناصره من قبل (هتش)، وأيضاً الخشية من مصادرة السلاح من قبل (هتش) في حال إرساله إلى إدلب.

وفي هذا السياق، أشار أحد قادة الجيش الوطني لوجود صعوبات تعترض مشاركة "الجيش الوطني السوري" في معارك إدلب، لأن نسبة 75% من عناصره موجودة على قوائم الاعتقال لدى (هتش)، حيث أن الفيلق الثاني مطلوب اعتقال عناصره بالكامل في حال تواجدوا في إدلب، وكذلك نصف الفيلق الثالث، الأمر الذي دفع فصائل كاملة للامتناع عن إرسال قوات إلى إدلب خوفاً على عناصرها، خاصة أن (هتش) لم توافق سوى على دخول فصائل محددة كفيلق الرحمن والجبهة الشامية وأحرار الشرقية، وبطبيعة الحال هيكلية الفصائل بنيت على أساس الامتثال لأوامر قادتها، وقادة الفصائل غالبهم مطلوبين ل(هتش)، وهذه المخاوف حقيقية حيث تعرض بعض العناصر للاعتقال والجلد من قبل (هتش) لأنهم من "المدخنين".

ولفت أحد قادة الجيش الوطني إلى قلة الامكانات الموجودة لدى فصائل الجيش الوطني والتي تساعد على صد الهجمات الليلية، على عكس ما يقدم لقوات الأسد حيث تضم كل مجموعة قتالية تجهيزات ليلية.

وشكر مسؤول سياسي يعمل ضمن الجبهة الوطنية للتحرير موقف الجيش الوطني السوري، واعتبره أنه قام بما عليه، وأشار إلى أن المعركة مع روسيا لا تحتاج لأعداد كبيرة من المقاتلين حتى لا يصبح العدد عبئاً في أرض المعركة، ويتحول المقاتلون إلى أهداف سهلة للطيران الروسي القادر على الرصد بدقة، وتحدث عن وجود مشاورات لزيادة التنسيق والتقارب بين الجبهة الوطنية للتحرير والجيش الوطني، كما أشار إلى معنويات المقاتلين المرتفعة رغم قلة الامكانيات، وأرجع سبب قلة الدعم المقدم من تركيا إلى وجود ضغوط دولية عليها وعلى الثورة السورية عموماً، نافياً أن يكون هناك تغيرات بالموقف التركي على اعتبار أن تركيا تدرك جيداً مدى خسارتها في حال فقدت إدلب، ووصلت قوات الأسد إلى أطراف عفرين.

موقف الفصائل العسكرية من تنفيذ اتفاق سوتشي:

أكد أحد القادة العسكريين في الجبهة الوطنية للتحرير أنه لم تتم استشارة الفصائل العسكرية قبل توقيع اتفاق "سوتشي" بين تركيا وروسيا، وحتى هذه اللحظة هنالك بنود غير معلنة، ولذلك تم رفض بند تسيير الدوريات المشتركة في المنطقة "منزوعة السلاح" لأنه من غير الواضح ما إذا كان هذا البند سيجنب إدلب الحرب، لكن بذات الوقت تمرد بعض القادة العسكريين على الاتفاق جعل الأتراك في موقف محرج أمام الروس.

إدارة الإعلام بين الفصائل والحاضنة الشعبية:

انتقد أحد الباحثين الحاضرين للنقاش صمت الفصائل العسكرية، وعدم مصارحة الحاضنة الثورية بأسباب تراجعها، الأمر الذي فتح الباب للتكهنات والاتهامات بوجود تخاذل وامتثال للمقررات الدولية، كما طالب بعدم جعل المسألة المالية سبباً مؤثراً في الفاعلية القتالية، خاصة وأن قوات الأسد تتأخر رواتبها الرسمية ولا يتم توزيعها عليها إلا كل 4 أو 6 أشهر، كما رأى أن بعض فصائل الجيش الوطني تذرعت ب(هتش) حتى لا تزج بثقلها الكامل، رغم أن المجال كان مفتوحاً أمامها للدخول باسم فصائل أخرى.

ورد أحد الضباط المنشقين على انتقاد الباحث فيما يخص مصارحة الحاضنة الشعبية بأسباب التراجع، واعتبر أن الحديث بوضوح عنها قد يؤدي إلى مفعول عكسي وتراجع للمعنويات.

الحلول المتاحة لتحسين الأداء العسكري للفصائل:

نوه أحد القادة العسكريين في الجبهة الوطنية للتحرير إلى ضرورة ضخ الدماء الجديدة في المعارك، لأن المقاتل بعد فترة من الزمن تنخفض روحه المعنوية، ونظام الأسد وروسيا استطاعوا تلافي هذه النقطة من خلال دخول الميليشيات الإيرانية والقوات الخاصة الروسية، في حين أن الفصائل لا قدرة لها على تبديل الكادر البشري، مشدداً على أهمية تجديد القوة البشرية بشكل دائم حتى تتمكن الفصائل من التحول من الدفاع إلى الهجوم، وطالب بأن يكون دور فصائل "الجيش الوطني السوري" أكبر في مواجهة الحملة.

وانتقد أحد الناشطين السياسيين والذي يمتلك خبرة عسكرية سابقة عدم قيام الفصائل العسكرية من إعادة تأهيل الأدوات الموجودة بين يديها والمخصصة للمعارك الليلية ومنها الكاميرات الحرارية التي يصل مداها إلى 5 كيلومتر، واعتمادهم بشكل كلي

على الأدوات الحديثة التي يمكن الحصول عليها من الدعم الدولي، يضاف لذلك سوء استخدام الأدوات الموجودة بسبب قلة الخبرة، الأمر الذي يؤدي لخفض فاعليتها في المعارك.

وربط أحد قادة الفصائل بين الأداء العسكري وسد احتياجات المقاتلين، مما يتيح لهم التفرغ الكامل للقتال دون استهلاك الوقت والجهد في تأمين المعيشة.

ثالثاً: المحور السياسي: غموض التوافقات الدولية حول سوريا

تناولت المداخلات في هذا المحور أسباب عدم تنفيذ اتفاق "سوتشي" وتداعياته على المنطقة بشكل عام وعلى نقاط المراقبة التركية بشكل خاص، كذلك ركزت على مدى الترابط بين ملف إدلب وملف شرق الفرات، وناقشت حقيقة الموقف الأمريكي من القضية السورية والتصعيد العسكري في إدلب، إضافة إلى موقف الحاضنة الشعبية والفصائل العسكرية في ظل الحملة العسكرية القائمة.

عدم تنفيذ "اتفاق سوتشي": الأسباب والتداعيات:

استعرض أحد الباحثين أسباب عدم تطبيق اتفاق "سوتشي" والمتمثلة -برأيه- في عدم قدرة تركيا على تنفيذ البنود المطلوبة منها، بالإضافة إلى حصول مستجد جديد متمثل في اتفاق "المنطقة الآمنة" بين تركيا والولايات المتحدة الأمر الذي أدى لردة فعل روسية، وأيضاً وجود رغبة روسية في إيجاد ضغط على تركيا من خلال التصعيد العسكري لتحقيق مكاسب في ملف "اللجنة الدستورية"، كما أن طبيعة الاتفاق تجعله غير قابل للتنفيذ من حيث إيجاد حل ل(هتش) وتسيير دوريات مشتركة في فترة وجيزة لا تتعدى الشهر والنصف. وبحسب ما سرده الباحث فإن روسيا أيضاً تعتبر أن تفاهم "سوتشي" اتفاق مؤقت، ولا يحمل صفة الديمومة.

وتساءل الباحث حول ما إذا كانت تركيا ستبدي مرونة بما يتعلق بتغيير مواقع نقاط المراقبة، وعمق المنطقة منزوعة السلاح وفتح الطرقات الدولية، وتبدي تعاون أكبر في حل ملف (هتش)، مقابل الحصول على ضوء أخضر من روسيا لإطلاق عملية في شرق الفرات. وتطرق الباحث إلى بعض التسريبات التي ذكرتها مراكز دراسات حول وجود ضوء أخضر أمريكي وأوروبي للعمليات العسكرية الروسية في محافظة إدلب، ولو بشكل جزئي.

بدوره، رجح أحد الباحثين وبحسب المعطيات المتوفرة لديه، عدم وجود اتفاق محدد بين تركيا وروسيا حول تنفيذ اتفاق سوتشي، واستشهد بأحد بنود الاتفاق المكتوب حيث نص على "دوريات منسقة" وليست "مشتركة"، في حين أن الاتفاق الذي تم على تسيير دوريات في تل رفعت نص على "دوريات مشتركة"، بالإضافة إلى وجود خلافات أخرى حول دور نقاط المراقبة، وحول تاريخ فتح الطرقات الدولية.

ورأى أحد الصحفيين أن اتفاق "سوتشي" منذ بدايته هو تفاهم مؤقت لمنع الصدام بين تركيا وروسيا، وبالتالي ما يحدث الآن في إدلب ليس نتيجة توافقات وإنما خلافات ورغبة روسية بفرض واقع ميداني جديد استباقاً لتطور التنسيق بين تركيا وأمريكا

والذي قد يؤدي بالمحصلة إلى الاتصال الجغرافي بين مناطق شرق الفرات وغرب الفرات، ورجح أن تركيا لا تزال متمسكة بمنطقة إدلب ويظهر ذلك من خلال عدم إعادتها الرتل العسكري إلى الأراضي التركية رغم فشل وصوله إلى خان شيخون، كما أن فتح الطرقات الدولية ليس قراراً خاصاً بتركيا وروسيا وإنما هناك دور دولي، معتبراً انه من المبكر الحديث عن مستقبل المنطقة.

وأكد قيادي في الجيش الوطني السوري أن روسيا لا ترى إلا الحسم العسكري، وأن مسار استانة تم تأسيسه من أجل قضم المناطق بالتدريج، كما أن الاتفاق الحالي حول إدلب غير قابل للتطبيق وغامض، فمن غير المعلوم ما هو المقصود بـ "خفض التصعيد"؛ هل هو هدنة أو وقف إطلاق النار أم مجرد تخفيض حجم القوة العسكرية المستخدمة؟

وفيما يخص نقاط المراقبة، عبر القيادي عن اعتقاده بأن سحب تركيا لأي نقطة مراقبة يعني امكانية تخليها عن النقاط الأخرى، بالتالي سيصبح وجودها العسكري في المنطقة محل شك، ولم يعد أمامها سوى قبول تفعيل اتفاقية "أضنة" الحدودية.

مدى الارتباط بين ملف إدلب وشرق الفرات:

أيد مسؤول سياسي في أحد الفصائل العسكرية الفكرة التي تربط بين التصعيد العسكري الروسي في إدلب، وبين الاتفاق بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية حول المنطقة الآمنة، معتبراً أنه في عام 2016 كان هناك توجه روسي – أمريكي لاستبعاد تركيا من الملف السوري بحسب الاتفاق الذي تم التوصل له بين وزيري الخارجية لافروف وكيري، وجرت بعدها خمسة اجتماعات خاصة بسوريا ولم تحضرها تركيا، وبحسب التفاهم فإن منطقة شرق الفرات تقع في النفوذ الأمريكي، ورغم قبول روسيا ابتداءً لذلك لكنها عادت وشعرت بخطورة الموقف، وباتت تخشى أن تستخدم الولايات المتحدة الأراضي التركية لتوسيع نفوذها في سوريا على غرار ما فعلته مع أفغانستان عندما انطلقت من باكستان، ولذلك بادرت روسيا إلى إعادة فاعلية تركيا في الملف السوري من خلال إفساح المجال لعملية "درع الفرات" ثم "غصن الزيتون".

واستدل المسؤول السياسي على صحة كلامه حول تأثير التفاهمات التركية – الأمريكية فيما يخص المنطقة الآمنة على الوضع في إدلب، بأن روسيا لديها عدة أوراق تستخدمها بهدف الضغط على تركيا وهي: "وحدات حماية الشعب"[11] في غرب الفرات، والتي تتلقى الدعم من روسيا، بالإضافة إلى ذريعة (هتش) واستخدام ورقة "الميليشيات الإيرانية"، وتعمد روسيا إلى استخدام هذه الأوراق كل ما أرادت تعديل مسار أنقرة، وهي ترى الآن أن الأخيرة لم تتماش مع وجهة نظرها رغم الخطوات التي خطتها موسكو باتجاهها، وظلت تركيا تعول على تغير الموقف الأمريكي.

حقيقة الموقف الأمريكي من العملية العسكرية في إدلب ومن الملف السوري بشكل عام:

وحول الموقف الأمريكي قال مسؤول سياسي في أحد الفصائل:" إن ما ينفّذ في سوريا ليس الموقف الأمريكي أو قرار إدارة ترامب، وإنما هو امتداد لإدارة أوباما السابقة، وأيضاً ما يتوافق مع الرؤية الإسرائيلية في المنطقة، وهذا ما يفسر تضارب التصريحات بين وزارة الدفاع (البنتاغون) والمبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا "جيمس جيفري" المكلف بإدارة الملف من الرئيس ترامب".

[11] قصد المتحدث وحدات حماية الشعب المتمركزة حالياً في تل رفعت وما حولها.

واعتبر المسؤول السياسي أن قوى الثورة والمعارضة فشلت في ايجاد صيغة تفاهم بينها وبين الإدارة الأمريكية بعيداً عن الموقف التركي، فلم يتم الاشتراك معهم في ملف محاربة التنظيمات الإرهابية، كما أنها لم تستطع أن تقدم نفسها للأمريكان بلون واضح، حيث أن واشنطن تنظر إلى المعارضة السورية على أنها "أداة" بيد تركيا، بالتالي لم تعد واشنطن مهتمة بعقد أي صفقة مع السوريين، وبالتالي في حال الرغبة في التفاهم مع أمريكا لابد من تحديد اللون الوطني بعيداً عن التحالفات المرحلية.

وأشار المسؤول إلى وجود فرصة كبيرة أمام الثورة السورية؛ لأن أمريكا وجدت نفسها بشكل أو بأخر مضطرة لتصفير المشاكل مع الجانب التركي، ولذلك لا بد من البحث عن كيفية الاستفادة من هذه الفرصة.

وخالف أحد الباحثين ما ذهب إليه المسؤول السياسي، مشيراً إلى عدم إمكانية الوثوق بالطرف الأمريكي، مستدلاً على وجهة نظره من خلال تخلي أمريكا عن حليفها في إقليم شمال العراق، ورفع يدها عن منطقة الجنوب السوري في عام 2018، ورأى أن الحل هو إيجاد تفاهم مع روسيا لتثبيت تفاهمات "أستانا" و "سوتشي"، لأن التفاهم التركي – الروسي حول ريف حلب أدى لتجنيب مناطق واسعة كإعزاز وعفرين القصف الجوي والمدفعي، ومؤكداً أن رفض التفاهمات الروسية – التركية دون وجود بدائل واضحة، سيؤدي إلى ايقاع الثورة السورية في حرج كبير.

موقف الحاضنة الشعبية والفصائل بعد الحملة العسكرية:

بحسب ما ذهب إليه أحد الباحثين فإن الثقة الشعبية بالموقف التركي قد اهتزت نتيجة الحملة الروسية الأخيرة، حيث كان هناك تطمينات تركية لسكان المنطقة بأنه لن يحصل اجتياح بري من قبل قوات الأسد، كما أنه لا يمكن التعويل كثيراً على التفاهمات التي جعلت مناطق في شمال حلب وقرب الشريط الحدودي شمال إدلب آمنة، لأن هذا الوضع مرحلي وقد يتغير لاحقاً، خاصة أن روسيا تكرر دائماً رغبتها بإعادة كافة المناطق إلى "الدولة السورية" وتقصد النظام السوري، وقد تعودنا على إصرار روسيا على تحقيق أهدافها، معتبراً أن الخيارات كلها صعبة، فلا يمكن التسليم لخيار الاستمرار في مسار "استانة" دون شفافية، ولا يمكن أيضاً القبول بالطرح الروسي والتحول إلى محاربة "الجهاديين" لأن ذلك سيؤدي إلى انقسام داخلي.

وفي سياق متصل، شدد أحد قادة الجيش الوطني على أن مستقبل المنطقة مرتبط بمدى صمود الفصائل العسكرية، وقدرتها على التناغم مع الحليف التركي وتبادل الأدوار معه كما يحصل بين نظام الأسد وروسيا، حيث ساهم التشرذم وعدم وجود قيادة موحدة عسكرية وسياسية للمعارضة السورية في محدودية تبادل الأدوار، يضاف إلى المحددات التي سترسم مستقبل المنطقة مدى تأثير الأوضاع الداخلية والدولية على صانع القرار التركي، خاصة وأن تركيا هي الأضعف في مسار أستانا بمواجهة تحالف روسيا وإيران.

مركز الحوار السوري

Syrian Dialogue Center

sydialogue

www.sydialogue.com